التحولات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة دكالة
على عهد الحماية الفرنسية
١٩١٢ – ١٩٥٦

د. أنس الصنهاجي

دكتوراه في التاريخ المعاصر
أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي
فاس – المملكة المغربية

بيانات الأطروحة

أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – ظهر المهراز
فاس - جامعة سيدي محمد بن عبد الله
المغرب ٢٠١٤

The economic and social changes in Doukkala region under The French protectorate 1912 – 1956.

إعداد: الباحث أنس الصنهاجي
إشراف: أ.د. سمير بوزويتة

كلمات مفتاحية: تاريخ المغرب المعاصر، تاريخ دكالة، الحماية الفرنسية، التاريخ الكولونيالي

معرّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0041871

أهمية وطبيعة الموضوع

يعتبر هذا البحث من طينة البحوث المونوغرافية، التي حاولت سبر مرحلة هامة من مراحل العلاقات المغربية الفرنسية خلال عهد الحماية (1912-1956)، حيث ظلت هذه الفترة تشكل مقطعًا تاريخيًا مركزيًا في التاريخ العام المغربي في الحقبة المعاصرة، باعتبار ما طرأ من تحولات عميقة، ومن إرسابات في مسار تطور المجتمع والدولة في المغرب، وقد ارتبطت هذه التحولات بسياق التاريخ الدولي العام خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، الذي نضجت في ظله الظاهرة الإمبريالية والمشروع الكولونيالي، بفعل متطلبات الرأسمالية الصناعية التي كانت تصبو إلى السيطرة على مناطق خارج أوروبا، لتصريف فائض الإنتاج والسكان واستثمار الأموال واحتكار الثروات والمقدرات والأسواق.

إذن فهذه المحددات الاستراتيجية كانت هي المسؤولة عن بعث الدوافع القصوى لازدهار الفكر الكولونيالي في فرنسا، الذي حقق نسبيا مشروعه الكولونيالي الطامح إلى إعادة أمجاد الإمبراطورية الرومانية بشمال إفريقيا بعد إلحاق المغرب بالمتروبول، حيث شكل هذا الحدث، أهمية وازنة من الناحية الاقتصادية والعسكرية والجيوسياسية في المشروع الكولونيالي الفرنسي، بعد أن طفقت الدراسات الفرنسية النظرية المؤسسة للمعرفة الكولونيالية تقدم المغرب بصورة واضحة، مقترحة الوسائل والميكانيزمات التي يحسن للسّاسة والعسكريين الأخذ بها لتذليل المهمة بالمغرب، كما صورته في كليشيهات البلد الاقتصادي الواعد والمحتّم بالسيطرة الفرنسية، وهكذا وجه العديد من رواد هذه الدراسات أمثال "إدمون دوتي"، "ميشوبلير"، "شارل دوفوكو"... الرأي العام الفرنسي، وعلى وجه الخصوص أصحاب الرأسمال والاقتصاد، إلى جدوى الهيمنة على المغرب، وتحويله إلى حديقة خلفية يمد فرنسا بمختلف الموارد الأساسية.

بيد أن هذا المشروع سرعان ما اصطدم خلال الفترة المدروسة بواقع الإرغامات الداخلية (المقاومة، المجال الطبيعي، ضغوطات اللوبي الكولونيالي بالمغرب، طبيعة البنية الاجتماعية المغربية، حدود التحرك الفرنسي المقيد ببنود معاهدة الحماية...)، والإكراهات الخارجية التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد الاختيارات الكبرى للإقامة العامة وسياستها الاقتصادية والاجتماعية، وحسبنا في ذلك الحربين العالميتين الأولى والثانية، والأزمة الاقتصادية الكبرى، وحركات التحرير العالمية والميثاق الأطلسي...، وتأثيراتها على توجيه مسار الحركة الوطنية في المغرب، فكل هذه الحيثيات شكلت انجذابات مارست ضغطها على صناعة القرار الكولونيالي بالمغرب.

وعلى هذا الأساس، فالمرحلة الكولونيالية في إطار الحماية الفرنسية، بما لها وما عليها، تفرض على الباحث ضرورة الانفلات من إصدار الأحكام الانطباعية المحكومة بقناعات سابقة تميل إلى

الرؤية الضيقة، سواء كانت صادرة عن تجريم الاستعمال بشكل مجحف، أو عن إطرائه بصيغة المبالغة، فالدراسة التاريخية ترنو إلى إعادة بناء الوقائع كما وقعت، وتمثلها وفق قوانينها الداخلية وسياقها الخارجي، أي الانضباط لخط التحليل الموضوعي النابذ للذاتية، حتى يتسنى بناء تصور واضح عن ما أحدثته هذه الفترة، من خلال استكناه أقصى أشكال التأثير، في إطار ربط السابق باللاحق، أو بمعنى آخر أن فترة الحماية قد تمكنت من توجيه مضمار التاريخ المغربي، ووشجه بدولة أوروبية رأسمالية ليبرالية، ما انفكت تنتصر لهذا النموذج السوسيو اقتصادي إلى حد الآن، وهو ما يشير إلى أهمية موضوع الدراسة، التي وضعنا لها عنوان: التحولات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة دكالة على عهد الحماية الفرنسية، إيمانًا منا بقوة التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي طرأ بالمغرب إبان الفترة المدروسة، حيث تم ربط عرى الاقتصاد المغربي بالاقتصاد الرأسمالي، وإقحامه ضمن البنية الإنتاجية الرأسمالية، كما حدث تحول على كافة المستويات والواجهات، بفعل ما أحدثته فرنسا من نظم وهياكل ومؤسسات، حيث استطاعت من خلال ذلك، خلخلة بنيات المجتمع المغربي واختراقها بالبادية والحضر، فتفككت بذلك بنيتها التقليدية التي كانت تنبني في خطاطتها على المرجعية الإسلامية والخصوصية المغربية، لتتبنى في غمرة ذلك عناصر ثقافية جديدة، وممارسات وعادات وتقاليد...غربية دخيلة، فأصبحنا بذلك نعيش في مجتمع يعرف نوعًا من الهجانة، نتيجة ازدواجية النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة (مغربية–فرنسية). ولعل هذه المنطلقات تشير إلى طبيعة الموضوع وأهميته وامتداداته المعرفية، التي فرضت علينا الانتباه خصوصًا أمام غياب دراسة أكاديمية تطرقت لهذا النوع من الموضوعات، مما يجعل هذا العمل يتطلع إلى خدمة أفق عمل منجز يمكن أن يصبح قاعدة معلومات تاريخية عن منطقة دكالة، بعدما حاولنا الاعتماد على مركزية الرصد التاريخي للظاهرة الكولونيالية في بعديها الاقتصادي والاجتماعي، المنسجمة مع التساؤلات الأساسية التي تطرحها إشكالية الموضوع.

إشكالية الموضوع

يمكن الاستشكال كما يتبين من عنوان الموضوع، من خلال صياغة الإشكالية الأساسية في فكرة محورية، إطارها دراسة التحولات في البنيات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة دكالة على عهد الحماية، والتي تم تفريغها عبر الأسئلة الآتية: ما هي مظاهر التحول في البنية الاقتصادية بدكالة ما بين ١٩١٢-١٩٥٦ على المستوى الفلاحي والتجاري والصناعي؟ وما تجلياتها؟ ما هي مظاهر التحول في البنية الاجتماعية بدكالة ما بين 1912-1956 من خلال الأنماط والعلائق والعمران والصحة والتعليم؟ كيف رسمت الإقامة العامة سياستها الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة دكالة؟ وعلى أي أساس تمت بلورتها؟ إلى أي حد مست التحولات البنيات الاقتصادية والاجتماعية؟ وما انعكاسات ذلك على تطور أو انتكاسة منطقة دكالة؟ ما هي حدود التحولات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة دكالة؟ وما آثارها على المجتمع الدكالي؟

مناهج البحث

شكل انفتاح البحث على العديد من الحقول المعرفية، دافعًا منهجيًا لضرورة الاشتغال بمناهج متنوعة من قبيل المنهج الإحصائي الذي ساعدنا على استثمار المعطيات الرقمية، وسهل استقراء منحى التطور، والمنهج السوسيولوجي الذي أطر عملية تحليل التغير الاجتماعي، ورصد مثيراته وتأثيراته وعمقه في إطار الشبكة الاجتماعية لمنطقة دكالة، علاوة على المنهج الاستقرائي الذي وظفناه في فهم الظاهرة بالانطلاق من الخاص إلى العام، والخروج بخلاصات يمكن سحبها على أشكال التحول بمغرب الحماية، وقد تمت الاستعانة بهذه المناهج، تحت توجيه المنهج التاريخي الذي ينبني على وصف الظاهرة ثم تحليلها ثم تركيبها خدمة للأفق العام المقصودة، والمتجلي في رصد هذا التطور داخل دائرة دراسة الموضوع، في إطار الزمان والمكان، بغية ضبط محددات الاتصال والانفصال في الظاهرة الاقتصادية والوقائع الاجتماعية.

استراتيجية البحث

ينضبط البحث في بعده الكرونولوجي، للفترة الكولونيالية التي امتدت من ١٩١٢ إلى ١٩٥٦، وهي المرحلة التي شكلت منعرجًا هامًا في تاريخ المنطقة المدروسة، وتحولاً طارئًا على مستوى بنياتها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. وتأسيسًا على ذلك تم تقسيم البحث إلى بابين رئيسين يسبقهما فصل تمهيدي.

الفصل التمهيدي: حاولنا من خلاله تكوين صورة تقريبية عن المؤهلات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها المنطقة، والتي كانت سببا في شد انتباه الكولونيالي الذي وضعها في استراتيجياته الاستغلالية منذ السيطرة عليها. كما وقفنا في هذا الفصل على المنعطفات التاريخية التي شهدتها المنطقة بتشيكلاتها الإثنوغرافية وخصوصياتها الثقافية.

الباب الأول: خصص الباب الأول لدراسة التحولات الاقتصادية التي عرفتها دائرة دكالة، غداة فترة الحماية الفرنسية في ثلاثة فصول رئيسة وهي:

الفصل الأول: تناولنا فيه دور الفلاحية الكولونيالية في خلخلة الأنماط التقليدية السائدة، عبر إدماج أساليب الاستغلال الدخيلة، التي أسهمت في إظهار أشكال جديدة من الملكية وأنماط العمل والعلاقات الاجتماعية وحركية السكان، وقد شكلت المنظومة الرأسمالية الطارئة في الممارسة الاقتصادية بالمجال، أداة فعالة في عملية التحويل التي طالت المنطقة.

الفصل الثاني: أثرنا فيه الأسباب الكامنة وراء تراجع النشاط التجاري بشقيه الداخلي والخارجي، والظروف والملابسات التي ساعدت على إقصاء الدور التجاري المشع الذي أداه ميناء الجديدة

عبر عصور، والذي بلغ أوجه خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر، حيث استأثر إبان هذه الفترة باثنين وعشرين في المائة من مجموع البضائع المغربية الواردة والمصدرة إلى الخارج، كما ظل يحتل المرتبة الثانية في الحركة التجارية بعد ميناء طنجة، هذه الوضعية الزاهرة سرعان ما تقهقرت مع فترة الحماية، حيث صار يتذيل قائمة الموانئ المغربية الناشطة بالمنطقة السلطانية. وفي المقابل استحوذت مدينة الدار البيضاء وميناؤها - الذي كان من بين أهم الأسباب التي أدت إلى أفول دور ميناء الجديدة وتدهور وضع المدينة التجاري – على النزر الأوفر من صفقات التصدير والاستيراد، بعدما حولته إدارة الحماية إلى أكبر قطب تجاري بمغرب الحماية. ورغم ذلك فإن النشاط التجاري بالمنطقة الحضرية، عرف تطورًا على مستوى آليات الممارسة التجارية، حيث أدخلت طرق جديدة في أساليب التسويق من قبيل المعارض، التي صارت مجالا للتعريف بالمنتوج الدكالي على المستويات المحلية والوطنية والدولية، وكذا الأسواق الرئيسة والأهلية التي أصبحت تعرض المنتجات المختلفة الأصناف والمشارب، في محلات تستقيم لمعايير النظافة والجودة.

الفصل الثالث: حرصنا فيه على إبراز أنواع الحرف الأهلية، والصناعات الأوربية الحديثة التي سادت المجال الدكالي إبان الفترة المدروسة، وعلى هذا المنوال بينا طبيعة الصناعات الحديثة التي اتسمت بالبساطة في المنتوج والأداء والوظيفة، حيث اقتصرت هذه الصناعات على أوراش النجارة والميكانيك، ومطاحن الحبوب، ومصانع المشروبات الغازية، والحبال الرقيقة، والمعلبات.

الباب الثاني: أفردناه لدراسة التحولات الاجتماعية خلال عهد الحماية في ثلاثة فصول رئيسة: **الفصل الأول**: رصدنا فيه التحولات الطارئة على المجال والمجتمع الدكالي، مبرزين في إطار تطور مؤشر ساكنته، وتغير مرافقه الحيوية وبنيته التحتية...، مدى تحول مستواه الاجتماعي من مستوى جامد عتيق إلى مستوى جديد بمسحة عصرية تراصفية.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه للمبادئ الأساسية التي تأسست على منوالها السياسة التعليمية الكولونيالية، في إطار إستراتيجية تعتمد على مقاربة طبقية تمييزية في تنزيل أسس هذه السياسة، وقد تغيت هذه الأخيرة تكوين يد عاملة قادرة على خدمة المصالح الكولونيالية بالمنطقة بكفاءة، وهذا ما يفسر سيادة التعليم الصناعي بالحاضرة الدكالية، وصنوه الفلاحي بالقرى والقبائل، ورغم ذلك فقد استطاعت هذه السياسة على علتها إرساء قواعد تعليم عصري جديد في المنطقة، يعتمد على بيداغوجية حديثة منفتحة على علوم وثقافات الغرب.

الفصل الثالث: ناقشنا فيه دور الطب الأوروبي في الاختراق السلمي للمجتمع الدكالي، فمن خلال ما حققته هذه الطبابة من منجزات في القضاء على الكثير من الأمراض والأوبئة ومكافحة المستعصية منها، نجحت إدارة الحماية في التخفيف من السلوك الاجتنابي الذي كان يمارسه الأهلي اتجاه الأجنبي. وقد تزايد تبدد هذا السلوك مع الأمراض التي كانت الأدوية والأمصال والمراهم وباقي الخدمات الطبية تداوي علل الأهالي وتنهي أو تسكن آلامهم، وبفضل المعاهد الطبية والمصالح والمؤسسات الصحية الثابتة والمتنقلة... توقف نزف الموت الذي كان يودي بمئات الأرواح كلما هبت عاصفة وباء أو مرض معدي. وهكذا أرست الممارسة الطبية الفرنسية ثقافة طبية جديدة بآليات ونظم حديثة، أسهمت في إيلاج دائرة دكالة عصرًا جديدًا في العمل الطبي الناهض على ركائز علمية حديثة.

أما الخاتمة، فحاولنا من خلالها رصد مجمل التحولات التي طالت دائرة دكالة غداة عهد الحماية، وكيف أسهمت التحولات الاقتصادية في التوطئة للتحولات الاجتماعية، التي كانت نتاجا للإستراتيجيات الكولونيالية المعتمدة في إرساء نظمها على القيم الرأسمالية الغربية، في الحدود التي تخدم مصالحها.

دراسة بيبليوغرافية لبعض مصادر ومراجع البحث

الوثائق الوطنية

شملت هذه الوثائق المحافظ الموجودة في الخزانة العامة بالرباط، وملفات دار المحافظة العقارية القائمة بمدينتي الجديدة والدار البيضاء، وكان بودي أن أطلع على أرشيف بلديتي أزمور والجديدة، لكن منع القيمين عليه بذريعة أنه غير مصنف حال دون ذلك، وقد وجدت بالخزانة العامة بالرباط - قسم الأرشيفات- وثائق غزيرة عن منطقة دكالة، تحت تصنيف رمز (F) و(P) ولكنها لا تغطي المرحلة المدروسة، حيث تمتد كرونولوجيا مابين 1904و١٩٣٠، وهي في الغالب مجموعة من التقارير والمراسلات الصادرة عن مكتب الاستعلامات أو مصلحة الشؤون الأهلية، التي ترصد بشكل دوري الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لمنطقة دكالة، كما احتوت بعض المحافظ على مسودات ومبيضات للجزءين العاشر والحادي عشر من سلسلة مدن وقبائل المغرب المفردة دراستها لمنطقة دكالة ومدينة أزمور، أما أرشيف دار المحافظة العقارية الموجود بمدينتي الدار البيضاء والجديدة، فقد أتاح لنا القيمون عليها الإطلاع على جملة من الملفات، التي انطوت على كم من الملكيات العقارية المحفّظة في مختلف القبائل الدكالية، وقد لوحظ من دراسة الملفات المحصل عليها، أن العشرية الثانية من عهد الحماية، شهدت نشاطًا مكثفًا من حيث تسجيل الأراضي العقارية المتفاوتة المساحات، وتحفيظها من قبل الكولون، بعد اقتنائها أوتفويتها له عن طريق أحد أعيان المنطقة.

Delanoë (E), *Trente années d'activité médicale et sociale au Maroc*, Ed Maloine, Paris, 1949

ينتمي هذا الكتاب إلى صنف الكتابة الأوتوبيوغرافية التي تمنح المؤرخ مادة مصدرية جديدة، تمكنه من تنويع أدواته المنهجية، والانفتاح على باقي مناهج العلوم الإنسانية، بل والانفتاح على تخصصات العلوم الحقة. ويمتد الزمن الكرونولوجي للكتاب على امتداد 41 سنة، بيد أن الفترة المغربية حظيت بـ 32 سنة من هذه المادة (من سنة 1913 إلى سنة 1945) وهي فترة استقرار الطبيبة "دلانوي" بالمغرب وعملها بمدينة الجديدة، وبذلك تكون "دلانوي" شاهدة على أهم التحولات الطارئة على المدينة وساكنتها منذ المرحلة الأولى من عهد الحماية.

صحيح أن المادة التاريخية في الكتابة الأوتوبيوغرافية ، تتمحور حول أنا مركزية ومجترة وفق تأويل ذاتي وهذا ما قد يشوش على صرامة المنهج التاريخي في بعده النسبي والموضوعي، ومع ذلك فالكتابة الأوتوبيوغرافية تقدم للمؤرخ، متنا حاملا للعديد من الأوجه المهملة أو المقصية للحقيقة التاريخية من قبل الوثيقة الرسمية. ويمكن اختزال الصورة التي قدمتها "دلانوي" عن مدينة الجديدة مع بداية الحماية في شقين، تجسد الأول في كونها مدينة عليلة وبئيسة، وتجسد الثاني في كونها مدينة أصولية لكن متسامحة. ففي سنة 1913 وجدت الطبيبة مدينة الجديدة دون مناعة صحية، تهددها الأوبئة وتخترقها عدة أمراض خطيرة، فالساكنة متروكة لحالها لمواجهة أمراضها وعاهاتها، فلا وجود للمؤسسات الصحية والاجتماعية والأطر الطبية والأدوية العصرية، وبحكم عملها الطبي، توقفت الطبيبة لرصد الأوبئة والأمراض المنتشرة بالمدينة، وصنفت في مقدمة الأوبئة الحمى الصفراء وحمى المستنقعات، وفي مقدمة الأمراض السل والروماتيزم والعيون والأمراض الجنسية والعقم، وقد أكدت في معرض حديثها أن العامل الطبيعي والوضع المورفولوجي للمدينة هي العوامل المسؤولة عن تردي الوضع الصحي بالمدينة، فالعامل الطبيعي تمثل في السيول المائية التي تتحول في السنوات الممطرة إلى مستنقعات، فتصبح بعد ذلك أوكارًا مناسبة لتكاثر بعوض الملاريا، وتأثير المناخ البحري الذي يوفر للمدينة رطوبة جوية مرتفعة، فيخلق بذلك أسباب انتشار الأمراض الرئوية والروماتيزم. أما العامل المرفولوجي فتجسم في شكل المدينة غير المتجانس والأزقة الضيقة، والضعف الشديد للتهوية والتشميس، وغياب النظافة وسوء التغذية، والهجرة القروية والمساكن المكدسة بالإنسان والحيوان، الأمر الذي أوجد البيئة المناسبة لبعث الأمراض ونقلها بسرعة متناهية.

Bellaire (Michaux), *Villes et tribus du Maroc, région des Doukkala*, t1, Ed Frontis pice, Casablanca, sans date.

يدخل هذا الكتاب ضمن الجزء العاشر من سلسلة مدن وقبائل المغرب، إذ حاول فيه ميشوبلير رصد تاريخ وجغرافية منطقة دكالة ومكوناتها الاجتماعية، واصفا في إطار ذلك عادات وتقاليد وطقوس ومعتقدات الساكنة الدكالية في مختلف العصور، حيث طرح في معرض تحليله للمجتمع، مختلف مستويات الحياة القبلية، لكن دون إبراز الأبعاد النسقية لمكونات الحياة القبلية، ودون تحديد التفاعل والترابط القائمين فيما بينها، وبما أن مفتاح المجتمع المغربي يكمن في ظاهرة الزوايا حسب تعبير "دانييل ريفي"، فإن ميشوبلير عرّف بكل الزوايا والطرق القائمة بالمجال الدكالي، محددا طقوسها في الأذكار والأوراد وحتى نوعية السبحة المتعبد بها وعدد حباتها، كما ذكر علاقاتها الداخلية والخارجية، وأعداد مريديها والمنتسبين إليها، وذلك بغية إبراز الطريقة التي تشكل أهمية وحضوة كبيرة داخل مجال كل قبيلة، فذكر الطريقة الدرقاوية والتجانية والكتانية، باعتبارهم الطرق الأكثر انتشارًا بالنظر إلى عدد الأتباع، مقارنة مع الطريقة المختارية والرحالية والعيساوية، ويتضح أن غاية ميشوبلير في هذه الدراسة تقديم فكرة عن أهمية الطرقية في البنية الاجتماعية الدكالية، وقياس وزنها داخل الساحة السياسية، لإظهار الزوايا التي توجد في مركز قوة، ليحذر بشكل ضمني من الطرق التي يمكن أن تعرقل مسيرة التوغل الفرنسي في المنطقة، وكيف يمكن التعامل معها لكسبها إلى جانب المحتل، أو على الأقل جعلها على الطرف المحايد. ثم انتقل بعد ذلك إلى سرد مجمل الأضرحة المتبرك بمقاماتها في مختلف أنحاء دكالة، مبرزا في السياق ذاته قيمة هذه الأضرحة في نفوس الساكنة، وكيف أن المخزن زاد من تعميق قدسية هذه الرفات، بجعل المعتصم بها معصوم من أي عقاب مهما فدح جرمه. وفي الأخير يؤكد الكاتب على أهمية دراسة الطرقية على اعتبار أنها تعد من الجوانب الأكثر أهمية في السياسة الأهلية الفرنسية بالمغرب. وانسجاما مع ذلك يمكن اعتبار ميشوبلير المخطط الأول لمسيرة السوسيولوجيا الكولونيالية، باعتبار تقسيمه للسوسيولوجيا إلى ثلاثة حقول: سوسيولوجيا المخزن، والسوسيولوجيا الإسلامية، والسوسيولوجيا المغربية، حيث أكد أن الأولى تهتم بالمدن ومناطق نفوذ المخزن، أما الثانية فموضوعها دراسة المظاهر الإسلامية الرسمية والسنية، أما الثالثة فاهتمامها القبائل البربرية، والنبش فيها على الرواسب الما قبل إسلامية على صعيد المعتقدات والمؤسسات والممارسات.

Goulven (Joseph), *Le cercle des Doukkala au point de vue économique*, Ed Emille Larose, Paris, 1917

شكل هذا الكتاب أهم مؤلف حول منطقة دكالة حتى حدود سنة 1917، حيث قدم فيه الباحث معلومات هامة على المنطقة من الناحية التاريخية والطبيعية والاقتصادية والمكونات الاجتماعية، كما قدم حصيلة منجزات إدارة الحماية في المنطقة على المستوى الاقتصادي (الفلاحة، التجارة، الصناعة، وسائل الإنتاج...) والاجتماعي (العمران، البنية التحتية، التعليم، الصحة...) والإداري (غرف الصناعة والتجارة والفلاحة، الأبناك، البلدية، البريد...)، كما شكل الكاتب مرشدا اقتصاديًا ومشجعًا للفرنسيين الراغبين في الاستثمار في مغرب الحماية، حيث كان في معرض حديثة عن القطاع الفلاحي مثلا ينصح بفلاحة معينة على حساب أخرى، أو ينصح بالاستقرار في قبيلة وينفّر من أخرى إذا كان المستوطن لا يتقن لغة أهلها، كما كان يوجه الكولون إلى نوع العلاقات التي من الممكن نهجها مع الساكنة في فترة من الفترات لكسب ودها، بهدفها نزع الأرض ثم وتحويل أصحابها إلى عمال أو خماسة أورباعة. إجمالا يمكن القول إن هذا الكتاب يقدم للباحث في التاريخ الكولونيالي بدكالة مجمل المعلومات التي يمكنه من خلالها بناء تصور رصين عن مسألة التحولات التي مست المنطقة، رغم أنه لم يغط الفترة المدروسة، إذ يفهم من خلال دراسة الكتاب أهم التصورات الإجرائية والإستراتيجيات الموظفة من قبل إدارة الحماية في دينامية التحول.

Jeannin (P), *Les Doukkala et Mazagan*, Imprimés francaises, Casablanca, 1915

يعتبر الكاتب من أشهر المستوطنين الفرنسيين وأقدمهم حضورا في المنطقة، حيث نصب نفسه في خلال هذا الكتاب مرشدًا للمستوطنين الجدد الوافدين على دكالة، أوالذين ينوون الاستثمار الفلاحي في المنطقة المدروسة، وفي إطار ذلك حاول الكاتب إظهار المقومات الطبيعية التي تزخر بها دكالة، حيث أبرز المؤلف في مستهل حديثه مؤهلات كل منطقة على حدة، ثم تطرق للحديث عن الزراعات الناجحة والأخرى غير الناجحة، والزراعات المدرة للأرباح مقارنة بأخرى، وفي حديثه عن المواشي ذكر أنها من أجود مواشي المغرب وأفضلها، خاصةً تلك الموجودة بقبائل أولاد عمران، أولاد عمور، أولاد سباتة، العونات، وفي دراسته للوضع الاستيطاني الأوروبي بدكالة أعرب أن الدكالي لا يبيع أرضه إلا إذا تورط في دين، وأن الحل السريع لتوسيع الاستيطان في المنطقة يكمن في كراء أراضي المخزن، وفي تطبيق الظهير المتعلق بتحفيظ الأراضي وتسجيلها، وفي توفير متطلبات الاستيطان، من قبيل دراسة الأشغال اللازمة للتنقيب عن المياه الباطنية، إنشاء مختبر لتحليل التربة، التخفيض من ضريبة الترتيب كما هو الشأن في تونس لصالح المؤسسات الفلاحية المعتمدة على المعدات العصرية، مكافئات وعلاوات للتشجيع على زراعة الأشجار غير المثمرة، طرق معبدة تصل القبيلة بمحيطها الداخلي والخارجي...، تم انتقل بعد ذلك لمناقشة حركة الاستيراد والتصدير التي كان ميناء الجديدة وعاء لها، حيث ذكر أن المواد التموينية والمعدات الفلاحية والخمور ومواد البناء كانت أهم السلع المستوردة، بينما ظلت المنتجات الفلاحية من أهم السلع المصدرة إلى مختلف مناطق أوروبا، وفي الأخير عمد الكاتب إلى ذكر الاستغلاليات الفلاحية الأوروبية القائمة بمختلف مناطق دكالة، مبرزًا في معرض ذلك اسم صاحب كل مزرعة، ومساحة ومنتجات كل استغلالية على حده، مع ذكر تاريخ إنشائها والمباني القائمة بها، ووسائل ومعدات الإنتاج المستعملة، وعدد المواشي وأنواعها، ونوعية التربة والأشجار والشبكة المائية السائدة، وعلاقة صاحب المزرعة مع المحليين. وهكذا شكلت هذه الدراسة قاعدة معلومات لكل من أراد الإطلاع على مؤهلات المنطقة على المستويين الطبيعي والفلاحي، وعلى مستوى السياسة الاستيطانية التي نهجها المستعمر في السيطرة على أجود الأراضي قبيل وبعيد فترة الحماية الفرنسية.

Feucher (Christian), *Mazagan (1514-1956)*, l'Harmattan, Paris, 2011

غطت فصول هذا الكتاب مرحلة طويلة من مراحل تاريخ منطقة دكالة، امتدت بعيد احتلال مدينة الجديدة إلى سنة استقلال الجديدة/ المغرب من ربقة الحماية الفرنسية سنة 1956، وقد ناقش الكاتب حتى حدود الصفحة 178 مدينة الجديدة وأحوازها قبل عهد الحماية بمكوناتها الإثنية والقبلية، ثم تطرق بعد ذلك إلى الأسباب والبواعث التي أدت إلى احتلال المدينة والمدن الأطلسية المجاورة من قبل البرتغال، مبرزًا بعد ذلك أهم الأحداث والملابسات السياسية، والدول المتعاقبة على حكم المنطقة، وما رافق ذلك من وقائع اجتماعية مزرية وأوضاع اقتصادية قاصية حتى حدود عهد الحماية. وقد استهل الكاتب الحديث عن منطقة دكالة إبان الفترة المدروسة باحتلال الكولونيل "مانجان" لمدينة أزمور والصراع الهتشكوكي الذي جمعه مع القائد التريعي وأتباعه، وكيف نهج هذا الضابط سياسة بقعة الزيت في إخضاع المنطقة، لينتقل بعد ذلك للحديث عن دور اليوطي في تحويل ميناء الجديدة إلى ميناء ثانوي لا تتعدى حركته (5%) من مجموع التجارة المغربية، حيث ظل يصدر السلع الفلاحية ويستقبل المواد التموينية والخمور والسلع عالية الاستهلاك، رغم رصد مبلغ مهم لتأهيله وتطويره والرفع من قدرته الاستيعابية، مقابل ميناء البيضاء الذي أريد له أن يكون الميناء الأهم بمغرب الحماية، وفي إطار حديثه عن المؤهلات السياحية التي تزخر بها المنطقة، ذكر أن مدينة الجديدة تتمتع بمؤهلات جمة في هذا المجال، من قبيل الشاطئ وفنادق وفيلات مفروشة ومطاعم من طراز عالمي، وحدائق عمومية ومهرجانات، وحفلات وملاعب ومآثر تاريخية، أما حينما تطرق إلى ساكنة المدينة فقط قدم

إحصائيات عن مكوناتها الإثنية وعدد أفرادها مابين 1909 و1953 وفي سياق ذلك أشار الكاتب إلى الهجرة الأوروبية التي اندفعت نحو مدينة الجديدة بقوة منذ إعلان نظام الحماية على المغرب، وكيف ساهمت هذه الهجرة في تحديث البنية التحتية للمدينة، وتهيئها بما يضمن فصل العناصر الأوروبية عن الساكنة الأهلية حتى في المؤسسات التعليمية الابتدائية منها والثانوية. وهكذا ناقش الكاتب بالتحليل والدرس مابين الصفحة 179 والصفحة 209 أبرز الأحداث والتحولات التي طالت مدينة الجديدة خلال عهد الحماية.

Jmahri (Mustapha), « *La communauté juive de la ville d'El Jadida », les cahiers d'El Jadida,* 1ère édition, Mars 2005

يُعَدّ الأستاذ مصطفى الجماهري من بين أبرز الباحثين في تاريخ دكالة غداة عهد الحماية الفرنسية، إذ أثار من خلال مجلة Les cahiers d'El Jadida مجموعة من الموضوعات التي ترصد بالدرس والتحليل مقطعًا مهمًا من تاريخ المجتمع الدكالي، وما رافق ذلك من أحداث وتطورات، أسهمت بقوة في إرساء قواعد التحولات خلال الفترة المدروسة، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وما يزيد من قوة أعماله ودقتها، هو اعتماده على رواية مستوطنين أوروبيين عايشوا الفترة بظروفها وملابساتها في مختلف ربوع دكالة، وهذا ما يجعله ينفرد بسرد أحداث دقيقة غفلت عن ذكرها المصادر والمراجع. وفي إطار هذه المجلة التي نحن بصدد دراستها، حاول الكاتب رصد وضعية اليهود داخل البنية الاقتصادية والاجتماعية بدكالة خلال عهد الحماية الفرنسية، موضحًا كيف استفادوا من الحرب العالمية الأولى في المغرب ماديا ومن انهزام ألمانيا، وكيف أسهم تنصيب حكومة "فيشي" الموالية لحكم الفوهرر في الإضطهاد الذي تعرضوا له، ما دفعهم إلى الهجرة نحو فلسطين، وفي حديثه عن الدور الاجتماعي والتجاري لهذه الفئة، أعرب الكاتب أن دورهم كان وازنا على هذا الصعيد، وذلك بفضل إتقانهم للغات أروبية كثيرة، وخبرتهم في المعاملات التجارية لردح من الزمن، الأمر الذي أهلهم إلى ربط علاقات تجارية مع مختلف العواصم الأوروبية، وتدبيرهم لفروع كثيرة من الشركات الأجنبية، إلى جانب تجارة الجملة والتقسيط، وعمليات بيع وإيجار العقارات، ومهن ووظائف إدارية وحرة، أما في الصناعة فقد امتهنوا جل الصناعات التقليدية وخاصة منها صناعة الحلي، ولم يغفل الكاتب عن إبراز دور المرأة اليهودية ومكانتها داخل المجتمع الدكالي، حيث ذكر أنها كانت تعمل خياطة في دكاكين صغيرة في قيسارية "ناهون" أو في زقاق درب بن دريس، كما اشتغلت إلى جانب المرأة المسلمة كخادمة في بيوت الأغنياء، أما بعد الحماية فقد عملت المثقفة منها في الإدارات العمومية وفي الشركات الخاصة. وفي غمرة حديثه عن الحياة الاجتماعية التي سادت بدكالة، ذكر الباحث أن مظاهر التعايش والتسامح كانت هي الطاغية على مشهدها، فالحي البرتغالي كان يسكنه المسلمون واليهود والأوروبيون جنبا إلى جنب، وهي خاصية -على حد تعبيره- انفردت بها مدينة الجديدة. وإثر حديثه عن التعليم الإسرائيلي العصري بمدينة الجديدة، أكد الباحث أن سنة 1866 كانت السنة التي أنشأت فيها أول مدرسة إسرائيلية بالمدينة، مبرزا منحنيات التطور الحاصل في عدد المدارس والمتمدرسين اليهود والمتمدرسات، ودور إدارة الحماية في ذلك، كما تطرق إلى البرامج التعليمية المدرّسة في مختلف أسلاكها ومستوياتها، وإلى العائلات والنخب اليهودية التي أدت أدوارًا مهمة في التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والرياضي بالمنطقة. وأخيرًا يمكن القول تتفتق من ثنايا هذا العمل روح بحاثة مسكون بغور المهمول، الأمر الذي حدا به إلى تسليط الأضواء الكاشفة على الأحداث المدلهمة في تاريخ دكالة، وذلك من خلال اعتماده إلى جانب المصادر والوثائق والمخطوطات... على الرواية الشفوية من أشخاص عايشوا كل تفاصيل المرحلة.

Jmahri (Mustapha), « *Chroniques secretes sur Mazagan* », El Jadida 1850-1950, les cahiers d'El Jadida, n°9, 2010

حاول الباحث في هذا العمل تسليط الضوء على السياق التاريخي الذي أسفر عن وضع اللبنات الأولى لتطور البنيات التحتية والإدارية بمنطقة دكالة، حيث وقف طويلا يتحدث عن الظروف والبواعث التي أدت إلى إحلال أول خدمة بريدية وسكة حديدية بالمنطقة، حيث أكد في سياق حديثه عن الموضوع أن ازدهار ميناء الجديدة خلال القرن التاسع عشر هو الذي أبذر فكرة إقامة خدمات بريدية تصل المجال الدكالي بمحيطه الوطني والدولي عبر ميناء الجديدة، وكان"إزاك بريدو"(Isaac Brudo) هو من اخترع أول خدمة بريدية خاصة بالمغرب، ربطت في أول الأمر مدينة الجديدة بمراكش بثمن 25 سنتيما للرسالة، لتشمل هذه الخدمة بعد ذلك جميع ربوع المغرب. أما خدمة السكة الحديدية فقد أرجع الباحث اقتراحها أول مرة من لدن البريطانيين سنة 1902 ، بهدف تيسير عملية تدفق السلع مابين مدينتي الجديدة و مراكش، غير أن المولى عبد العزيز رفض المشروع، وفي سنة 1920 كتب لمشروع السكة الحديدية أن يرى النور من جديد في مجال دكالي لا يتعدى 103 كلمترات، أي في الحدود الرابطة بين الجديدة ودار القائد التونسي، خصص لنقل الجنود والمنتجات الفلاحية الموجهة للتصدير، غير أن هذا الخط توقفت خدمته بعد خمس سنوات من استغلاله.

Monmarché (M), *Le Maroc*, Librairie Hachette, 3ème édition, Paris, 1925

يقدم هذا الكتاب ورقة تعريفية ودليلا لأهم المراكز الحضرية بالمغرب، حيث يوضح كل معالم المدن التاريخية والدينية والعمرانية القديمة منها والحديثة، مع التركيز على أهم الزوايا والبنى التحتية، والطرق التي تربط المدن المدروسة مع محيطها، ومع بداية الصفحة 164 استهل الباحث الحديث عن مدينة الجديدة، مبرزا في البداية تصميم المدينة الجديد الذي يسمح

بتنظيم الأنشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والمباني السكنية على الطراز العصري، كما تطرق في إطار ذلك إلى الأحياء التي تحتضن الصناعات الأوروبية الحديثة، من قبيل المطاحن وورشات الميكانيك وصناعة المثلجات وصناعات الإسمنت، وإلى الشركات الملاحية التي تصل مدينة الجديدة بموانئ أوروبية، والمطاعم والحانات، والفنادق القائمة بأصنافها وعدد غرفها، ثم انتقل الكاتب بعد ذلك، ليحدد بدقة أماكن الأسواق والمستشفى المحلي، والمقبرة الإسلامية وضريح بوآسفي ومنارته، وضريح سيدي موسى وعبد الله أمغار، ومدرسة الإتحاد الإسرائيلي والمذابح والمزارع التجريبية ...، ولم يغفل الكاتب الحديث عن المؤهلات الفلاحية التي تزخر بها جهات ومناطق دكالة، وغناها بمختلف المنتجات والطرق الرئيسة والثانوية التي تربط بولعوان وسيدي بنور والوليدية بالقبائل والحواضر المجاورة، ومدينة الجديدة بمدن آسفي ومراكش والدار البيضاء، وفي معرض حديثه عن الميناء، فصل الكاتب في وصفه وفي التحولات التي طرأت به على مستوى المساحة والمرافق والتجهيزات والقدرة الاستيعابية، وفي الأخير ذكر الكاتب كل الأبناك والقنصليات ومواقف أصحاب سيارات الأجرة ومراكزها، ومحلات أصحاب المكتبات والتصوير. وهكذا وصف الكاتب في عشر صفحات (مابين الصفحة 164 و 173) مدينة الجديدة ومعالمها الحضرية والحضارية خلال الربع الأول من عهد الحماية.

Jamal (Abdellatif), *Croissance démographique et mutations agraires dans le Sahel des Doukkala* , thèse de Doctorat, Faculté des lettres et sciences humaines, Université de Chouaib Doukkali d'El Jadida, 1999-2000

أطروحة دكتوراه تناقش بالتحليل والدرس انعكاس سياسة الاستيطان الرسمي والخاص، وتطور الإنتاج وسائل الإنتاج الفلاحي على البنية الاجتماعية وظاهرة التمدين بالمجال الدكالي خلال عهد الحماية، والمراحل الأولى من فجر الاستقلال، ثم انتقل الباحث للحديث عن المساحات المزروعة والزراعات المكثفة التسويقية التي تطورت منذ سنة 1945، ودور الشبكة المائية في تعزيز ذلك، وقد أعرب في غمرة تحليليه للموضوع، أن النمو الديمغرافي والكثافة السكانية كانتا ترتفع في المناطق الدكالية الأكثر خصوبة وتطورًا لوسائل الإنتاج الفلاحي، أما بمنطقة الساحل فقد أصبح مجالها يلعب دورًا أساسيًا في بناء أشكال جديدة من الهياكل الفلاحية، تمثلت في زراعة المستنقعات وتربية المواشي وتوليدها، وزراعة الحبوب والأعلاف، أي اقتصاد مركب على أسس حديث، ما فرض تشييد الطريق الساحلية التي تربط الجديدة بآسفي مرورًا بالوليدية، والوليدية بالزمامرة، وتقنيات الضخ التي بدأ استعمالها يتطور أواخر عهد الحماية. وكان الباحث يقف بين الفكرة والأخرى، ليبرز حدود التحولات الطارئة والميكانيزمات الحديثة المستخدمة في وسائل الإنتاج.

وعلى هذا الأساس حاول الباحث من خلال هذه الأطروحة رصد السياق التاريخي لمضمار التحول الذي طال المجال والاقتصاد الفلاحي بمنطقة الساحل الدكالي، وكيف وظف المستعمر آلياته وخططه لإنجاح مشروعه الإستراتيجي على المستوى الفلاحي في المنطقة، وانعكاسات ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي على صعيد نظم الإنتاج والنمو الديمغرافي والكثافة السكانية وظاهرة التمدين.

الخلاصة

صفوة القول؛ سجل التاريخ المعاصر للمغرب حدث الحماية الفرنسية التي شكلت بفعل إستراتجياتها، قسمات شخصية الدولة والمجتمع لما بعد ١٩٥٦، حيث تركت بصماتها وتأثيراتها في العمق المغربي على كل المستويات، الشيء الذي جعل مرحلة الحماية مفتاحا معرفيا يفرض ضرورة الالتفات إليها لقراءة مرفولوجية التطور الحاصل اليوم بالمجتمع المغربي، وهو ما اهتدت إليه هذه الدراسة لكشف الطارئ خلال الفترة المدروسة في إطار استخلاص استنتاجات عامة تساعد على استنباط مظاهر التحول وعوامله وأبعاده ونتائجه، وذلك من خلال الاشتغال على دكالة ورصد تحولاتها الاقتصادية والاجتماعية ما بين ١٩١٢ و١٩٥٦، حيث خرجنا بخلاصات أساسية نتيجة الحفريات التي قمنا بها على مستوى العمق الاقتصادي والاجتماعي، حيث كشفت لنا بنياتها عن مؤشرات التحول، وعن جدلية الاتصال الانفصال في خط التطور التاريخي لدكالة خلال المرحلة الكولونيالية. فالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي يتميز بالتطور البطيء من حيث الإيقاع الناظم لهما، مما يفسر أن التحول يستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا، لتوجيه المجتمع نحو أفق اقتصادي واجتماعي مغاير عن ثابت البنيات التي كانت سائدة من قبل، وينسجم ذلك مع حركية التاريخ التي لا تخضع لمنطق استاتيكي جامد ومستكين، بل يحكمها طابع التغير الدائم، المصحوب بعلامات تفصح بصماتها في سياقي الزمان والمكان عن حجم التحول الواقع وطبيعته. وبالتالي فإن هذه القوانين هي التي تحكمت بشكل أو بآخر في التحولات العامة التي حدثت بدكالة بشكل واضح، الأمر الذي أحالنا على الخروج بالخلاصات والاستنتاجات التالية:

فعلى المستوى الاقتصادي، وقع تحول جذري في البنية الإنتاجية بدكالة التي اتسمت بهيمنة القطاع الفلاحي، بعدما أولته مؤسسة الحماية عناية فائقة بفعل تدخلاتها في البنية العقارية وتوظيفها لوسائل تقنية، وهيمنتها على ملكيات شاسعة في إطار الاستيطان العام والخاص، حيث حددت الإستراتيجية الاقتصادية هدفها من هذه السياسة في جعل دكالة موردًا فلاحيًا، خصوصًا على مستوى الحبوب والبيض والصناعة الغذائية، وقد نجم عن هذه السياسة التي ظلت تخدم في أبعادها الأفق الكولونيالي، بروز تناقضات اجتماعية مست الفلاحين المغاربة الذين أصبحوا بروليتاريا فلاحية بعدما انتزعت أراضيهم، مقابل المستوطنين

الأجانب الذين استفادوا من كل التسهيلات الممكنة والمتاحة ومن دعم الإقامة العامة لهم ماليًا وإداريًا وقانونيًا ولوجستيكيًا...، وقد أسهم هذا الأمر في إبراز تجليات التحول في المشهد الفلاحي، حيث تم تهميش الفلاحة الأهلية وجعلها تتراجع أمام الفلاحة الكولونيالية، فأصبحت بذلك البادية الدكالية/ المغربية على العموم والأقاليم على الخصوص، تواجه تفككًا في بنيتها العقارية والإنتاجية، وتعاني من تناقضات بينها وبين المدينة، فبعد العلاقة التبادلية التي كانت بينهما قبل الحماية، باتت البوادي معزولة عن هذا الدور، مما انعكس سلبًا على شريحة واسعة من الدكاليين/ المغاربة.

أما على المستوى التجاري، فيمكن القول إن العملية التجارية بدكالة قد شملت بروز المعارض والمتاجر والمحلات العصرية والشركات الفرنسية العامة والخاصة، إلى جانب الأسواق الأسبوعية...، واستنتجنا في إطار ذلك، بأن الفرنسيين احتكروا الشأن التجاري على حساب التجار المغاربة الذين تحولوا إلى مجرد وسطاء أو مفلسين، نتيجة منافسة المنتجات الأجنبية، وضعف قدرتهم التجارية والاستثمارية أمام الرأسمال الأجنبي، بالإضافة إلى الدعم المطلق من الإدارة الفرنسية للتجار الفرنسيين الذين تحكموا في الواردات والصادرات، وأدمجوا التجارة الدكالية بالتجارة الفرنسية الرأسمالية، وتجدر الإشارة في هذا السياق أن ميناء الجديدة قد فقد ديناميته التي عرف بها من قبل، خصوصًا بعد إحداث موانئ أخرى وعلى رأسها ميناءي البيضاء وأكادير.

أما على المستوى الصناعي، فقد اقتصر الأمر في مجمله على بعض الصناعات الغذائية والصناعات البسيطة ذات الأصل الزراعي التي كان إنتاجها محتشمًا، وهو ما تعكسه المؤشرات الرقمية الضعيفة التي تحصّلنا عليها من خلال الكشف عن عدد المؤسسات الصناعية أو المعامل. وبهذا نستخلص بأن الحماية الفرنسية قد عملت على خلخلة البنية الاقتصادية بدكالة في إطار سياستها الاقتصادية الشاملة الخاصة بالمغرب، والتي جعلت من الإنتاج المغربي ملحقا بالاقتصاد الفرنسي والرأسمالي، كما أصابته بعجز بنيوي نتج عن ارتفاع الواردات، وتحول دكالة إلى سوق استهلاكية للمنتجات الفرنسية مقابل انخفاض الصادرات، وهي معالم اقتصادية وشت عن تحول اقتصادي عميق.

أما فيما يخص التحول الاجتماعي، فلا يختلف اثنان عن مدى التغير الاجتماعي الذي حصل بالمغرب عامة ودكالة خاصة خلال الفترة المدروسة، محدثا في المجتمع بالبادية والمدينة رجات عميقة، جعلتنا نميز فيهما بين اتجاهين، اتجاه تقليدي وآخر عصري، كتجلي من تجليات الصدمة الاستعمارية، ونتيجه مباشرة للعقل الكولونيالي على الأرض الذي يدرك بشكل واضح من خلال السياسة الأهلية التي ارتكزت في توجهاتها على استعمال أساليب وآليات شكلت مداخل لاختراق المجتمع، عبر استنبات العديد من المؤسسات والآليات للتحكم في الشبكة الاجتماعية ومراقبة العناصر الفاعلة فيها، مما مكنها من مراقبة عملية تحول المجتمع من كل أبعاده. وتعتبر السياسة القايدية والسياسة الصحية والتعليمية... من أبرز هذه الأسس التي اعتمدتها الإدارة الفرنسية على مستوى المجال الدكالي /المغربي لتجاوز حالة الاصطدام التي يمكن أن تشوش على المشروع الكولونيالي، وهو ما جعل الإقامة العامة تظهر الرغبة في الحفاظ على الإطار العام لمعاهدة الحماية وتوجهاته، رغم انسلاخها من التزامها الأساس القاضي بإدخال الإصلاحات والارتكان إلى دور المراقبة بدل الحكم المباشر، غير أن بعض الأدبيات الكولونيالية دعت في النصف الثاني من فترة الحماية إلى التدخل المباشر، وإنزال الترسانة الاستعمارية بالمغرب، والاستعانة بإمكانياتها البشرية، ودمجها بحسب وظيفتها والدور المنوط بها في الاستراتيجية الاستعمارية.

وعلى هذا الأساس فإن الحديث عن مثيرات التحول الاجتماعي بدكالة تجرنا لإبراز مظاهره المتعددة، سواء المتعلقة منها بالعادات والتقاليد وتغيرها، أو التعديلات الطارئة على قيم المجتمع وتصوراته عن الحضارة الغربية في إطار دهشة الحداثة، التي عكست درجات الانتقال من حالة ثقافية تقليدية، إلى حالة ثقافية هجينة تمزج التقليدي بالعصري، سواء في صورة التعايش والتثاقف، أو في صورة التناقض والاستيلاب، فكانت المحصلة أن المجتمع وجد ذاته مشدودًا بين انجذابين، فالأول مثل مرجعيته الأصيلة التي تشكلت منها قيمه، والثاني شمل مغريات الحياة الحديثة وطريقة العيش الغربية الدخيلة على عوائده، فبرزت في غمرة ذلك مجموعة من المسميات التي راجت في الأوساط الاجتماعية من قبيل البلدي- الرومي، التي تحيل على هذا التزاوج في الثقافات.

فإلى أي حد أسهمت هذه الفترة في وضع إحداثيات التطور السوسيو اقتصادي بدكالة ما بعد الحماية؟ وإلى أي حد تم استثمار هذا الإرث الكولونيالي في القطع مع ثقافة الاجتناب، واستلهام استراتيجيات واعدة تصبو إلى استثمار مقدرات المنطقة وتنميتها بما ينسجم مع قيم الحكامة والإبداع...؟ أم ظلت دار لقمان على حالها تعاني من العقليات القرسطوية الاستغلالية والبيروقراطية التي أعيد إنتاجها في إطار تطور هزيل لا يرقى لمستوى العصر والتطلعات؟